

التاريخ: 22 - 05 - 2022

جامعة حمه لخضر الوادي

التوقيت: 12.00 - 13.00

كلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الثالثة قانون عام

الاسم:

اللقب:

الفوج:

اجابة امتحان السداسي الثاني لمقياس الحريات العامة



- أجب بصحيح أو خطأ، مع تصويب الخطأ إن كانت الإجابة خاطئة. (لكل سؤال نقطتان)

1- موضوع الحريات العامة من موضوعات القانون الخاص و هي فرع قانوني مستقل بذاته، تستمد أحكامها من قواعد المجاملات. (خطأ)

- موضوع الحريات العامة من موضوعات القانون العام وليست فرع قانوني مستقل بذاته، تشريعها دستوري.

2- الحريات العامة وليدة العصر الوسيط، وهي جزء من تاريخ التجار ابتداء من العصر الإسلامي. (خطأ)

- الحريات العامة ليست وليدة العصر الحديث، وهي جزء من تاريخ البشرية في كل الحضارات والتجمعات البشرية عبر العصور المختلفة.

3- وصف الحرية بالعامية أو العمومية يعني ذلك بأن الحرية متاحة للبعض، بالتمييز بين البالغين وغير البالغين، وأن السلطة العامة لا تمكن الأفراد من أي امتيازات. (خطأ)

وصف الحرية بالعامية أو العمومية يعني ذلك بأن الحرية متاحة للجميع دون تمييز، وتعني امتيازات للأفراد في مواجهة السلطة العامة.

4- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 نص على الحريات العامة الفردية، ومن بين ما يميزه إلزاميته القانونية للدول المنظمة، وتوقيع الجزاء على منتهكي الحريات العامة. (خطأ)

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 نص على الحريات العامة بأصنافها المتعددة، ومن بين ما يميزه عدم إلزاميته القانونية للدول المنظمة، وعدم توقيع الجزاء على منتهكي الحريات العامة.

5- المذاهب الليبرالية تنظر نظرة خاصة بها للحريات، فالليبرالية تقتضي التركيز على ضمان حريات العمال وحقوقهم كالحرية في ممارسة الحق النقابي والحق في العمل، والضمان الاجتماعي. (خطأ)

- المذاهب الليبرالية تنظر نظرة خاصة بها للحريات، بحيث تركز على حرية الفرد من حيث ضمانها لحرية التجارية والاقتصادية وفي أي مجال يستثمر، وفي ممتلكاته وأمواله ونقلها، ونحو ذلك.

6- حرية الرأي وحرية التعبير غير مرتبطتين في العادة، وتكريسهما يقتضي ممارستهما دون أي قيود، وعدم جواز المساس بهاتين الحريتين مطلقاً. (خطأ)

حرية الرأي وحرية التعبير مرتبطتين في العادة، وتكريسهما يقتضي ممارستهما، في إطار القانون، فلا يجوز المساس بهاتين الحريتين إلا أن ذلك على سبيل الاستثناء، حال خرق ممارستها القانون.

7- لا تعتبر المبادئ العامة أحد مصادر الحريات العامة في التشريعات الوطنية، كونها مستمدة ومستوحاة من المعاهدات الدولية. (خطأ)

- تعتبر المبادئ العامة أحد مصادر الحريات العامة في التشريعات الوطنية، كونها مستمدة ومستوحاة من استنباط القضاء لعمله من جملة النظام القائم في الدولة في جوانبه المتعددة.

8- تتمثل حريات الجيل الأول في حقوق الجماعات أو حقوق التضامن، مثل الحق في السلم، الحق في بيئة سليمة، والحق في المساعدة الإنسانية. (خطأ)

- تتمثل في الحريات الشخصية مثل الحق في الحياة، الحق في الحرية ومنع الرق، منع التعذيب والعقوبات غير الإنسانية، منع التوقيف التعسفي، الحرية العائلية والحياة الخاصة، حرية المعتقد والتدين، حق الملكية، حرية التعاقد، حرية التعليم، والحريات السياسية مثل حرية الانتخاب، حرية الترشح، حرية تقرير المصير.

9- يعتبر النظام المختلط الأقل تقييداً للحريات كونه لا يفرض رقابة قبلية عن ممارسة الحرية، مكتفياً بالرقابة البعدية التي يمكن أن يقوم بها القاضي. (خطأ)

- يعتبر النظام المختلط وسطاً بين العقابي والوقائي، كونه لا يسمح للفرد بممارسة حريته مباشرة وتبعاً لمعرفته لما هو مباح أو غير مباح؛ (النظام العقابي). وفي ذات الوقت لا يترتب على عائق الفرد تقديم طلب للحصول على ترخيص من الإدارة لممارسة حريته (النظام الوقائي). وإنما يتعين عليه فقط التصريح للإدارة بأنه سيمارس حريته.

10- حرية الحياة الخاصة ينبثق عنها حريات أخرى وهي حرية التنقل والحرية الفكرية، والحرية الأكاديمية. (خطأ)

- ينبثق عن حرية الحياة الخاصة حريات أخرى هي: حرية المسكن، الحق في السرية، الحق في حياة عائلية طبيعية.